

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

«تشابه» بين الحرير والنار



قلل الحرس الثوري من تداعيات الاعتداء الإرهابي على مركز الشرطة في مدينة تشابهار المهمة استراتيجيا واقتصاديا في الوقت الذي توعدت الجهات العسكرية والأمنية بملاحقة الفلول الإرهابية والكشف عن الجهات الداعمة لها ما يعطي الشرعية التامة للعمليات العسكرية خارج الحدود الإيرانية.

تشابهار محور الاتفاقيات الثلاثي الإيراني الهندي الأفغاني في ٢٧ مايو ٢٠١٦ بشأن تأهيل بنادرها وإحياء المنطقة الحرة وربط بحر عمان والمحيط الهندي ربطا مستقبليا - ولعله في عام ٢٠١٩ كما هو متوقع - بطريق الحرير شمالا وصولاً إلى قنقاز وشرق أوروبا عبر السكك الحديدية الهندية الإيرانية من بوابة المياه الدولية في تشابهار؛ وبالتالي تحمل هذه الاتفاقية نتائج اقتصادية إيجابية للأطراف الثلاثة من جهة وتحديداً استراتيجيا واستفزازاً تجارياً للسعودية والإمارات بشأن نقل البضائع إلى أوروبا من جهة أخرى. لا يروق الشيطان الأكبر أمريكا الممزقة للاتفاقية النووية عدم حصول نتائج ملموسة بعد الضغوط الأمريكية الاقتصادية بسقفها الرفع؛ فلا بد من إرباك الواقع الأمني في المراكز

الاقتصادية المهمة بتمويل سعودي إماراتي بدءا من الاعتداء الإرهابي في أهواز وصولاً إلى التفجير الانتحاري في تشابهار حتى الآن. لم يمر وقت طويل حتى أتت شجرتهم الخبيثة أكلها عندما أعلن (أنصار الفرقان) المسؤولية التامة عن الاعتداء الإرهابي وهذا يعني؛

أولاً: نشاط الحركات (الراديكالية الإسلامية) الإرهابية في البلاد الإسلامية وغيرها دون استثناء بدعم سعودي مطلق. ثانياً: استمرار بريطانيا في تمزيق الأمة الإسلامية عبر إيجاد الحركات المتطرفة تحت شعار (فرق تسد).

ثالثاً: صوابية خيارات خط المقاومة الاستراتيجية والدول الداعمة لها خصوصاً الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسورية مما يعني الاستمرار في هذا النهج حتى إزالة (إسرائيل) جغرافيا وفكريا وسياسيا.

رابعاً: كسر أهداف أمريكا الرامية إلى إضعاف خيارات الشعوب في المنطقة؛ وذلك عبر تعزيز العلاقات الطيبة بين دول شرق الأوسط بعيدا عن الصراعات الإثنية.

وأيا يكن: ستنهار خارطة طريق كولين باول ورايس وفوضتهما الخلافة في الشرق الأوسط عند أسوار دمشق وسياسة إيران الحريرية أحيانا والنارية تارة أخرى، ولا ينسى القارئ للمتغيرات الدولية المتسارعة تحقيق الفشل الذريع الذي منيت به أمريكا في المنطقة وإخراج الإسرائيلي من سماء سوريا وغزة.

ولعل الإدانة الرسمية الأردنية والكويتية للعمل الإرهابي في تشابهار تشي إلى المزيد من الاصطفافات الشاقولية الحادة في المواقف الدولية تجاه السياسة الأمريكية عام ٢٠١٩ مما يعزز القول: إن عوامل المواجهات العسكرية الكبرى قوية لكن إرادة الحرب ضعيفة.

فهل تنتصر سياسة الصبر الاستراتيجي الناعم الحريري لخط المقاومة على رصاصهم ونارهم؟ نعم والشهور ببينا.

محمد حسين خليق

ما هي تداعيات تهديد عون للحريري؟

إختلط الحابل بالنابل في ملف تشكيل الحكومة اللبنانية التي بات الجميع على قناعة بأن ولادتها تتعثر أكثر فأكثر، في ظل تشعب الخلافات والصراعات حول العقدة السنية، ومن الذي سيضيح من أجل تمثيل (اللقاء التشاوري) من حصته، رئيس الجمهورية ميشال عون أم الرئيس المكلف سعد الحريري؟

من المفترض أن يغادر الحريري لبنان اليوم الأحد متوجها إلى باريس ومنها إلى لندن في مهمة يريد من خلالها تحصين مقررات مؤتمر سيدر (بحسب أوساط تيار المستقبل)، ما يعني أن مشاورات التأييف ستوقف إلى حين عودته، في وقت يرى فيه متابعون أن سفر الحريري المتكرر يعطي إشارة إضافية لمن يعينهم الأمر بأن الكرة ليست في ملعبه وأن تمثيل النواب السنة الستة



لا يعنيه، وأن على الذين يصرون على توزيعهم أن يجدوا لهم مقعدا من حصتهم أو من حصه رئيس الجمهورية.

توقف كثير من المتابعين أمام ما نقلته وسائل إعلام عن زوار قصر بعبدا حول تحفظ الرئيس عون على أداء الرئيس الحريري وانتقاد سفره المتكرر وغير المبرر، ما يشير إلى أن تشكيل الحكومة ليس في صلب أولوياته، ما دفع رئيس الجمهورية (بحسب الزوار ووسائل الإعلام) إلى التهديد بورقة العودة إلى مجلس النواب لاجتياز حل لهذه المماطلة، فضلا عن تهديد الرئيس المكلف بأنه إما أن يرضى بصيغة الحكومة الموسعة ب ٢٢ وزيرا ويشكل حكومته على أساسها، أو أن يتحنى والبديل جاهز، الأمر الذي يرى فيه متابعون ضربة للنسوية الرئاسية ومقدمة لعودة الاشتباك السياسي من الباب العريض وما يمكن أن ينتج عنه من تطورات دراماتيكية في ظل الظروف الدقيقة التي يمر فيها لبنان وما يواجهه من تهديدات إسرائيلية.

يشير مطلعون إلى أن الزيارة التي قام بها باسيل إلى الحريري في بيت الوسط ربما تكون لتبريد الأجواء ولشرح الموقف الذي نقل عن رئيس الجمهورية، ومحاولة أخيرة قبل سفر الرئيس المكلف لاقتناع بصيغة ال ٣٢ وزيرا وهو ما يرفضه الحريري حتى الآن، كما يرفضه اللقاء الديمقراطي الذي أعلن على لسان الوزير مروان حمادة أن أحدا لم يطلعنا على هذه الصيغة أو يتحدث معنا بها.

الموقف المستجد لرئيس الجمهورية تجاه الحريري في حال كان صحيحا، علما أنه لم يصدر عن دوائر القصر الجمهوري ما ينفيه، يطرح سلسلة تساؤلات لجهة: إلى أي مدى وصل الخلاف بين عون والحريري حول الحكومة؟، وما هو تأثير حزب الله في هذا الخلاف؟، وهل قرر الحزب التحلي عن الحريري؟، وهل موقف الحزب عكس الوزير السابق وهاب الذي أكد أن الحريري لم يعد مطابقا لمواصفات رئيس الحكومة؟، أم أن ما قاله وهاب لا يعدو كونه أفشة (خلق) وليس بايحاء سياسي أو معلومات من حارة حريك، ثم في حال كان الأمر صحيحا، كيف سيواجه الرئيس الحريري هذه التهديدات؟ وماذا عن الدستور الذي لا يحدد مهلة زمنية للتكليف؟، وماذا سيكون موقف رؤساء الحكومات السابقيين الداعمين للحريري إضافة إلى الشارع السني؟، وما هو مصير مؤتمر (سيدر) الذي يسعى الحريري في سفره إلى تحصين مقرراته وتثبيتها؟، وهل يعني ذلك أننا نتجه للدخول رسميا في المهجول؟

يبدو واضحا أن عون ومعه باسيل يتمسكان إلى أبعد الحدود بالثالث المعطل في الحكومة وعدم التفريط بالمقعد السني المخصص لرئيس الجمهورية، وأن الصيغة الوحيدة التي من شأنها أن تحل العقدة السنية وتبقي على هذا الثلث في عهدة التيار الوطني الحر، هو توسيع الحكومة إلى ٣٢ وزيرا بحيث ينضم وزير من السريان إلى حصه رئيس الجمهورية، ووزير علوي إلى رئيس الحكومة الذي يتخلل بالمقابل عن مقعد سني لمصلحة (اللقاء التشاوري)، وتصبح حصته أربعة وزراء سنة وواحد مسيحي وآخر علوي، وما دون ذلك عبارة عن إهدار للوقت، فهل يوافق الحريري على هذه الصيغة ويحافظ على موقعه في رئاسة الحكومة؟، أم أن باب الأزمة سيفتح على مصراعيه ويترجم إشتباكا سياسيا وتوترات في الشارع لا يمكن لأحد أن يتكهن بنتائجها؟...

غسان ريفي

الأناية هي القاسم المشترك لـ بن سلمان، وترامب ونتياهو



من فرائد العصر ان يرى المرء الأنايين المتطرفين الثلاثة، ممن يدعون الإنتماء للديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية، مجتمعين في هذه الفترة المهمة من التاريخ، ويكون القاسم المشترك الأكبر لهم، (نظرة كل واحد منهم تجاه الآخر). فمما لاشك فيه عندما تراجع الأجيال القادمة شخصيات وأفعال هذه الشخصيات الثلاثة ستجد أن الأناية متجنرة في نفوسهم أكثر مما لمسه محاصروهم مناهل، وسيشهدون بأن الإحراقات النفسية لهؤلاء الثلاثة، هي التي دفعتهم للعجب بالنفس والأناية والغرور والعجب بالنفس، ما جعلهم يتصوروا بأنهم يجب ان يكونوا في قلب العالم، ليبقى الآخرون حقراء منحطون، على مر الزمان وعليهم أن يكونوا خدما لهم.

كما ان ترامب ينظر لنتياهو، بأنه رئيس حكومة وهمية، تشكل الركيزة الرئيسية لإستمرار التوغل الأمريكي في المنطقة، لتتمكن من سلب اكبر قدر ممكن من ثرواتها، وذلك من خلال إتباع زرع التوتير فيها.

على صعيد آخر فإن ابن سلمان عندما يراجع أحلامه المستقبلية، ويتصور جلوسه على العرش السعودي، ليتمكن من قيادة العالم الاسلامي، يرى في ترامب عميلا، كلما أتخم بالدولارات، يسعى في الإسراع لتحقيق أحلام ولي العهد الشاب.

كما ان ابن سلمان يعتقد، مع وجود ترامب، وإغرائه بالبترو دولار، يمكن إستسلام أمريكا امام كل هذه الأموال، وعند ذلك لن تبقى أهمية لنتياهو او تهديدات حكومته. لأن نتياهو في فكر ولي العهد السعودي الشاب هو متكد جريئ واصلف، ويرى مساعدته حقا على الآخرين. ومن أجل ذلك زعم ابن سلمان سلفا أن للصهاينة حق الإستيطان في فلسطين، الأمر الذي يمكن ان يجعله إحدى الركائز الرئيسية لـ (صفقة ترامب)، في المستقبل القريب. وإلى جانب هذين الأنايين، يرى المراقبون ان نتياهو له باع آخر في الأناية والعجب بالنفس، فهو يعتمد التعليمات اليهودية المحرفة، ويرى أن مستقبل العالم يجب ان يكون من حصه القومية اليهودية، وبنده الوهمي المفضل (إسرائيل).

بهذه الأفكار المحرفة، وفي الوقت الذي لم يتعد كل يهود العالم ال ١٥ مليون نسمة، يرى نتياهو عليه ان يكمل رسالته في إنجاز مشروع تهويد فلسطين، وبناء على نفس الرؤية المقنعة بقتاع

ديني مزيف، ينظر لنتياهو لترامب، بأنه المهد والمسرّع لتنفيذ مشروعه واستكماله على ارض الواقع.

وبناء على هذه الرؤية الإستعلائية لنتياهو، يكون ترامب ممثلا عمن يدعون المسيحية، وابن سلمان ممثلا لمن يدعون إتباع الديانة الاسلامية، وكلاهما يصبحان في خدمة الصهيونية لبلوغهم (الأرض الموعودة). وبالرغم ان الأشخاص الثلاثة يحاولون عدم إظهار الحقيقة إزاء الآخر، الا ان حضورهم في الشرق الأوسط، أضح المبرر الأول والقاسم المشترك الأكبر لإكمال المشروع المخصص لتعاونهم إزاء فلسطين.

ففي الحقيقة هذا المشروع هو المبرر الأول والضامن الوحيد، لإستمرار بقاء أمريكا في المنطقة مستقبلا، ليكون كيان الاحتلال الإسرائيلي، الحارس المفضل لمصالحها في المنطقة، وأن المال السعودي هو الذي سيحرس ويساعد على ترسيخ الوجود الإسرائيلي فيها. وفي نفس الوقت يرى نتياهو تحقيق أحلام ترسيخ كيانه في المنطقة بعد ٧٢ عاما، سترجم عمليا من خلال دعم سيد البيت الأبيض والبترو دولار السعودي، وبالتالي يرى ابن سلمان أن أموال الشعب السعودي، ودعم ترامب ونتياهو له، آليات وضمانة هامة لتحقيق أحلامه في إعتلاء العرش الملكي، لكن ما هي مدياته إستقامة هذه القواسم المشتركة، وإلى أي حد يمكن أن تتحقق على أرض الواقع؟ نترك ذلك للتطورات الغير متوقعة، فالمثل الفارسي يقول: قد يهدأ أو ينام فقيران في حجرة متواضعة، لكن لن يعيش ملكين في بلد واحد. ومما لاشك فيه ان علماء النفس يرون ان ثلاثة أنانيين لا يمكن ان يبقوا في منطقة واحدة لفترة طويلة.

ابورضا صالح

أميركا.. المنتهكة الأكبر للقوانين الدولية



التنفيذ، القوانين الدولية الخاصة بالنزاعات المسلحة ويقوانين الحرب وبالقانون الدولي الانساني، ومناورة التحالف الجوية المباشرة في سوريا العراق وأفغانستان خير دليل على ذلك، حيث استهداف المدنيين بشكل واضح وصارخ، وحيث الاستعمال المفرط للقوة الصاروخية والقنابل الذكية لتدمير مدن بأكملها كالرقعة والموصل والرمادي، وفي استعمال القذائف والصواريخ المجهزة بالفوسفور الأبيض المخطر بشكل متواصل.

أما في اليمن، فحدث ولا حرج عن مخالفة تحالف العدوان على اليمن - الذي ترعاه بامتياز الإدارة الاميركية - للقوانين الدولية بشكل صارخ ووقح، حيث استخدام القذائف العنقودية المحرمة دوليا، وحيث تدمير البنية التحتية المدنية والانسانية، وحيث إستهداف المدنيين والمؤسسات الصحية والاستشفائية، وحيث الحصار والمجاعة المقصودة للضغط السياسي على اليمنيين وإجبارهم على الاستسلام، وحيث الأساس، شن عدوان صارخ على اليمن لأسباب واهية وتبريرات دون أي معنى أو مضمون تتعلق بالقانون الدولي.

وتأتي من ناحية أخرى استراتيجية الإدارة الاميركية الأكثر خطورة، والتي تمارسها في العديد من الدول والمناطق عبر العالم، في استغلال النزعات أو الأهداف القومية للمجموعات أو للشعوب، أو في استغلال الصراعات التاريخية بين الدول، لخلق التوتير والأزمات، بطريقة تسمح لها بنشر قوتها البحرية والجوية، تنفيذًا لسياسة التوسع وبسط النفوذ، فشهد انخراطها الواضح بتفاصيل بعض الامتيازات أو الملفات بطريقة توحى وكانها معنية بالكامل في هذه الملفات، مثل ملف اوكرانيا وعلاقتها مع روسيا، وملف الخلافات المحلية بين دول آسيا بأغلبيها، الكوريتين أو اليابان وجاراتها أو الصين والفلبين وتايواند وكامبوديا وغيرها، أو الملف الكردي في منطقة الشرق الأوسط، وفي سوريا بشكل خاص.

إطلاقا من كل ذلك، ومن خلال متابعة وتحليل هذه المروحة الواسعة من الملفات التي تتدخل فيها الولايات المتحدة الاميركية، وطريقة تدخلها بها، مباشرة عبر المناورات بوحداتها العسكرية الجوية أو البحرية أو البرية، أو غير مباشرة عبر ديبلوماسيةها الناشطة والعنيفة في كل دول العالم، يمكن الاستنتاج أن الولايات المتحدة الاميركية لا تلتزم بالقوانين الدولية، وهي في ذلك، أما من جهة تسخر مؤسسات القانون الدولي لمصالحها، أما من جهة أخرى تتجاوز هذه القوانين في سبيل تلك المصالح، وتكون في مطلق الأحوال، الدولة الأكثر ابتعادا عن الالتزام بالقانون الدولي وبشرعة حقوق الانسان.

ولكي تمنع هذه الإدارة في اغتصاب وتجاوز القانون الدولي، عمدت إلى خلق شرعية خاصة بها، اسمتها تحالف دولي، تحالف دولي لمحاربة الارهاب مثلا، أو مثلا تحالف دولي لدعم شرعية معينة في دولة أخرى، وهذا التحالف ينشأ من عدة دول (بالاسم فقط) بقرار اميركي خالص، إما نتيجة الخوف والتهديد أو الوعيد، أو بنتيجة الفرض الديبلوماسية وتوريط تلك الدول بملفات، تجبرها من خلال ذلك على الانصياع لهذه الإدارة ضمن توجهات ومواقف محددة ... وما إلى ذلك.

وبمن ضمن الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة الاميركية على الأرض، عند تنفيذها أهداف هذه التحالفات الدولية التي خلقتها، نجد أنها تخالف، وفي تفاصيل وإجراءات

لقد استطاعت الإدارة الاميركية وخلال فترة طويلة من الزمن، تصوير نفسها كراعية أولى للديمقراطية وحقوق الانسان في العالم، وبأنها الحامي الأول للقانون الدولي ولشريعة الامم المتحدة، وكانت دائما هذه الإدارة توحى للمجتمع الدولي، من خلال ديبلوماسية الناشطة، أو من خلال اعلامها الاخطبوطي المتشعب والمنشر عبر العالم، أنها تلعب دور المُحرِّك والمُوجِّه والمُساعد للمؤسسات الدولية نحو تطبيق قوانينها.

هذا الجو العام الذي استطاعت الإدارة الاميركية خلقه وتثبيته سابقا عند أغلبية المجتمعات، يبدو أنه اليوم قد تغير بنسبة غير بسيطة، والسبب في ذلك أن هذه الإدارة، أولا لم تعد متمسكة ومتضامنة بين بعضها بالشكل الذي سبق، وثانيا لأنها انفضحت في الكثير من الملفات الدولية بعد أن ووطت نفسها في العديد منها، وثالثا والأهم أنها لم تعد تحظى بثقة الكثير من حلفائها بعد أن لمسوا لمس اليد تخليها عنهم عند أي مفصل يتعلق بمصالحها الخاصة، فأين يمكن اكتشاف مدى التزام أو عدم التزام الولايات المتحدة الاميركية كدولة عظمى بالقوانين الدولية؟

لناحية المعاهدات والاتفاقيات الدولية، يزداد يوما بعد يوم عدد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنسحب منها الإدارة الاميركية من طرف واحد، من اتفاقية المناخ العالمية (معاهدة باريس للمناخ)، إلى معاهدة خفض الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة العالمية، والتي تقيد الدول في تجارتها وفي نسبة فرضها للرسوم الجمركية، إلى معاهدات الأسلحة المحرمة، مثل معاهدة اوتواو لكتفاء مدى التزام، إلى الاتفاق النووي مع إيران، اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ ... وغيرها الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية أو شبه الدولية.

هذا في انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من المعاهدات الدولية والتي التزمت بها اساسا، وربما هذا الموضوع معروف وظاهر ويمكن التعامل معه ومواجهته والتنبه له من قبل الدول والأطراف الأخرى، ولكن يبقى الأخطر والأكثر تأثيرا بشكل سلبي على النظام العالمي، عدم احترامها للقوانين الدولية ولبنود ومنظومة القيود والاجراءات التي يضعها مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى في إدارة هذا النظام العالمي، وهذه السياسة أو الاستراتيجية الاميركية يمكن اكتشافها في العديد من النقاط والملفات التالية: أولا، في الأزدواجية التي تمارسها الإدارة الاميركية لناحية دعم

شارل ابي نادر